

Distr.: General
30 January 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

الدورة السادسة عشرة

نيويورك، ٢٤-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

كفالة التنفيذ الفعال لأهداف التنمية

المستدامة من خلال القيادة والعمل والوسائل

الترتيبات المؤسسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن تُحيل إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة الورقة التي أعدها عضوا اللجنة يان زيكاو وروينا بيثل. ومحتويات هذه الورقة والآراء الواردة فيها هي للمؤلفين، ولا تُعبر بأي حال من الأحوال عن وجهة نظر من جانب الأمم المتحدة.

* E/C.16/2017/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

140217 130217 17-01163 (A)



الترتيبات المؤسسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

موجز

إن الآثار المترتبة عن مختلف السياسات لا ينبغي، بحكم الطابع المتكامل الذي تكتسيه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تناولها بمعزل عن بعضها البعض، بل ينبغي تناولها ضمن مختلف أوجه التآزر والمفاضلة فيما بين جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وداخل سياق التنمية المستدامة ككل. والتغيرات المنهجية التي يقتضيها العمل بهذا النهج الشمولي سوف تُلقى بأعباء ثقيلة على عمليات رسم السياسات وتنفيذها وعلى المنظومتين السياسية والإدارية في مجال تعزيز القدرات لتناول أوجه التفاعل الهامة فيما بين هذه الأهداف.

وتذهب هذه الورقة إلى القول بأن التكامل السياسي الأفقي، على مستوى الحكومة المركزية، هو الشكل المناسب أكثر من غيره في الوفاء بمتطلبات الاتساق التي تفرضها أهداف التنمية المستدامة. وهو يقتضي من الناحية الإجرائية الأخذ بآليات قادرة على تدارك حالة التشظي الناجمة عن التنظيم الانعزالي للحكومة، الذي بدوره يتطلب مزيجا من الترتيبات على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي. وتندرج ضمن هذه الترتيبات جملة من التدابير التنظيمية التي تشارك فيها الهيئات الحكومية والبرلمانات، والتي تنطوي على أمور من بينها الحوافز المالية وتدريب موظفي الخدمة المدنية.

ويتعين أيضا على الحكومات بمستوياتها الوطنية والإقليمية والمحلية التفاعل مع بعضها من أجل بلوغ التكامل الشامل للسياسات. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بُدّ من التنسيق على المستوى العمودي. والأمر يتطلب أيضا الحوار مع مختلف الأطراف الفاعلة، ولا سيما من أجل إضفاء الطابع المحلي على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. أما النهج القائم على تعدد أصحاب المصلحة، الذي يشمل أطرافا فاعلة من بينها المجتمع المدني ودوائر الأعمال التجارية والمواطنين والأوساط العلمية، فيمكنه المساعدة في تناول الطابع المتكامل والشامل الذي تكتسيه أهداف التنمية المستدامة. إذ لا بد من اتخاذ تدابير لإشراك الفئات الضعيفة في هذا الخطاب من أجل ضمان التقيد بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب.

ويلاحظ في هذه الورقة أن المزايا المتأصلة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات متوائمة مع أنجع الوسائل التي يمكن أن تعزز الترتيبات المؤسسية أو تعيد تنظيمها أو تعديّلها من أجل بلوغ خطة عام ٢٠٣٠. فهذه التكنولوجيات توفر هياكل أساسية هامة في مجال دعم الترتيبات المؤسسية لأنها تتيح العمل التعاوني والمتكامل والمنسّق على نطاق وكالات

القطاع العام وفيما بين الأطراف الفاعلة من القطاعين العام والخاص. وهي توفر جملة من الخصائص كتسهيل الإدارة القائمة على الشفافية والمحاسبة، وتسخير كميات كبيرة من البيانات في رسم السياسات وإعداد الخطط، وتوفير أدوات تحليلية لقياس التقدم المحرز في بلوغ الأهداف والغايات. ومن ثم، فهي بمثابة محفزات في غاية الأهمية بالنسبة للترتيبات المؤسسية التي يقوم عليها تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أولا - الشروط والمتطلبات اللازمة للترتيبات المؤسسية الداعمة لأهداف التنمية المستدامة

ألف - الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

١ - شكّل إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ مؤتمر قمة الألفية التابع للأمم المتحدة، معلما بارزا على الطريق نحو بلوغ عالم أكثر عدلا. وقد التزمت الدول بموجب هذا الإعلان بالدخول في شراكة عالمية جديدة للحد من الفقر المدقع، حيث تم تحديد سلسلة من الأهداف المضبوطة زمنيا بموعد نهائي هو سنة ٢٠١٥. وأصبحت هذه الأهداف تُعرف بالأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - وتم تصنيف الأهداف الإنمائية للألفية، التي تنطوي على ٨ أهداف و ١٨ غاية، بحسب القطاعات وجُعل هدفها تحسين الظروف في البلدان النامية. وهي بذلك قد ساعدت على إدخال تغييرات في السياسات القطاعية من أجل تعزيز التقدم نحو تحقيقها، ولا سيما في البلدان النامية المنخفضة الدخل. وقد نفّذت بعض البلدان، مثلا، التعليم الابتدائي المجاني الذي يضمن للأطفال حيثما كانوا، فتيانا وفتيات، الحصول بحلول سنة ٢٠١٥ على دورة التعليم الابتدائي بالكامل. ودعت بلدان أخرى إلى تنفيذ مشاريع للحد من نسبة السكان الذين يعانون من الجوع، فيما قامت بلدان ثالثة بوضع ترتيبات مؤسسية لتعزيز الأهداف المرتبطة بالاستدامة البيئية. واعتمدت بلدان نامية عديدة، في مواجهتها للتحديات، مجموعة من الإجراءات التي تحقق في وقت واحد بلوغ مختلف الأهداف على هذه الواجهات وضمن غيرها من السياقات.

٣ - وفي جوهرها، تنطوي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٥، على ١٧ هدفا إنمائيا مستداما و ١٦٩ غاية. وتستفيد أهداف التنمية المستدامة من إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، وهي مستمرة في الالتزام بالتحولات الإنمائية من قبيل القضاء على الفقر، والصحة، والتعليم، والأمن الغذائي، والتغذية. ونظرا للصعوبات المتعلقة بهذه المجالات خاصة، ولا سيما الصعوبات في الوصول إلى أكثر الفئات ضعفا، سوف تستمر على الأرجح هذه العمليات المتمثلة في إيجاد المؤسسات والسياسات المعززة للقطاعات.

٤ - بيد أن إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتجاوز نطاقه الأهداف الإنمائية للألفية. فهو يتعهد بتنفيذ إجراءات موحدة ضمن سياق خطة سياساتية أوسع بكثير تنصّ على طائفة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من بينها بلوغ المجتمعات السلمية

والشاملة الموعودة وتحديد وسائل التنفيذ. ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى ضرورة تناول أهداف التنمية المستدامة بشكل متكامل غير قابل للتجزئة. فخطة عام ٢٠٣٠ عالمية في طابعها، وأهداف التنمية المستدامة تنطبق على جميع البلدان، النامية منها والمتقدمة، وهي بمثابة تجسيد لمبدأ الالتزام الأساسي بعدم ترك أحد خلف الركب. وهي أيضا شاملة بحكم تصميمها، حيث أنها تشدد على الإنصاف والمساواة باعتبارهما من الأهداف العالمية، وعلى الحاجة الماسة لإقامة شراكة وتعاون فيما بين جميع قطاعات المجتمع على كافة الأصعدة.

باء - الصعوبات المنهجية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٥ - إن الآثار المترتبة عن مختلف السياسات لا ينبغي، نظرا للطابع المتكامل الذي تكتسبه خطة عام ٢٠٣٠، تناولها بمعزل عن بعضها البعض، بل ينبغي بحثها ضمن إطار أوجه التآزر والمفاضلة فيما بين جميع الأهداف والغايات وداخل سياق التنمية المستدامة ككل. والتغيرات المنهجية التي يقتضيها العمل بهذا النهج الشمولي سوف تُلقى بأعباء ثقيلة على عمليات رسم السياسات وتنفيذها، وبالأخص على المنظومتين السياسية والإدارية في مجال تعزيز القدرات لتناول أوجه التفاعل الهامة بين أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

٦ - ولئن كان من المعروف عن بعض الأهداف أنها شديدة الارتباط ببعضها البعض، وقابلة للمعالجة بشكل مترامن دون منحها بالضرورة نفس القدر من الكثافة، فإن الصلات القائمة بين أهداف أخرى ضعيفة أو يصعب على المرء تحديدها. وفي الحالة التي قد لا تكون فيها الصلات ظاهرة للعيان، ثمة خطر محتمل في ألا يتم التعرف على أوجه التآزر والمفاضلة الممكنة التي قد تكون لها تداعيات هامة. ولمعالجة هذه المشكلة، ربما يكون من المفيد تقييم التفاعلات المحتملة على مرحلتين.

٧ - أولاً، أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تُفهم على أنها شبكة من الأهداف المترابطة على مستويين هما مستوى الأهداف ومستوى الغايات. فمن الناحية المنهجية، تعتمد هذه الخطوة على مبادئ نظرية الشبكات من أجل تحديد مجموعة من العلاقات بين الأهداف والغايات التي يمكن استخدامها في إجراء مزيد من التحليل، مع الاعتراف بأن هذه العلاقات قد تتفاوت فيما بين البلدان وداخلها^(١).

(١) انظر مثلاً، David Le Blanc, "Towards integration at last? The sustainable development goals as a network of targets", Department of Economic and Social Affairs working paper No. 141 (March 2015). الورقة متاحة على الموقع التالي: www.un.org/esa/desa/papers/2015/wp141_2015.pdf.

٨ - ثانياً، لا بد من تقييم أية سياسة أو قرار أو إجراء على ضوء تأثيره في الأهداف والغايات الأخرى جميعاً. وهذا يعني التفكير بصورة شاملة تأخذ في الاعتبار جميع الآثار المحتملة وجميع أوجه الترابط القائمة بين مختلف الآثار. فتوسيع نطاق الإنتاج الزراعي، مثلاً، قد يسهم في زيادة عدد بعض الوظائف (المهدف ٨) وفي معالجة الحد من الفقر (المهدف ١) والتقليص من الجوع (المهدف ٢)، ولكن قد يفضي في الوقت نفسه إلى زيادة الطلب على الطاقة (المهدف ٧) والمياه (المهدف ٦)، وإلى احتمال نشوب النزاعات على استخدام الموارد (المهدف ١٦) والتأثيرات السلبية على إجراءات مواجهة تغير المناخ (المهدف ١٣) والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (المهدفان ١٤ و ١٥). لذلك، فإنّ إغفال أحد الآثار أو السهو عن الصلات القائمة بينه وبين الأهداف الأخرى سوف يرسم صورة غير مكتملة مع احتمال عدم التوصل إلى تحقيق أي من الأهداف المعنية بصورة مستدامة.

٩ - وأهداف التنمية المستدامة تقتضي من الحكومات النظر بعناية في الأولويات والاستراتيجيات المكيفة على الصعيد الوطني من أجل بلوغها على جميع المستويات المؤسسية، بما في ذلك تكييف الأهداف والسياسات، وتقرير السياسات وتصميم البرامج بشكل استباقي، وقياس التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتلخّص مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هذه الطلبات الشاملة على التنفيذ بالإشارة إلى مسألة "التعميم" التي توصف بأنها تتمثل في إرساء دعائم خطة العام ٢٠٣٠ على المستويين الوطني والمحلي وإدراجها ضمن الخطط الإنمائية الوطنية ودون الوطنية والمحلية ثم بعد ذلك في مخصصات الميزانية^(٢).

١٠ - ويُلقب مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" أيضاً بأعباء ثقيلة على الترتيبات المؤسسية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. فهناك، أولاً وقبل كل شيء، مسألة رغبة الحكومات في إعطاء الأولوية لهذا المبدأ ومواءمة جميع السياسات والمؤسسات معه. إذ يتعين على هذه الحكومات أن تدرك أن احتياجات الجميع، ولا سيما الفئات المهمشة، تتطلب آلية مؤسسية لتلبيتها. ويمكن أن تكون هذه الآلية على شكل وحدة وزارية مكرّسة لهذا الغرض، أو أداة هيكلية للعمل البرلماني (انظر الفرع جيم أدناه)، أو لجنة لأصحاب المصلحة المتعددين (انظر الفرع هاء أدناه) أو مهمة رقابية.

(٢) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، "Mainstreaming the 2030 Agenda for Sustainable Development: reference guide to United Nations country teams" (نيويورك، شباط/فبراير ٢٠١٦) الصفحة ٩. يمكن الاطلاع على هذا المنشور في الموقع التالي: <https://undg.org/wp-content/uploads/2015/10/UNDG-Mainstreaming-the-2030-Agenda-Reference-Guide-Final-1-February-2016.pdf>

١١ - ومن المهم أيضاً مواءمة عملية تقرير السياسات مع الترتيبات المؤسسية خارج نطاق المبادرات التنظيمية. وسيعتمد الشكل الذي ستتخذه هذه الترتيبات على التقاليد الثقافية السياسية المتبعة في كل بلد من البلدان. بيد أن استحداث إطار قانوني سيكون في معظم البلدان بمثابة الإجراء المناسب. فبالإمكان ربط مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" بهذا الإطار على مستويين اثنين. إذ يستطيع هذا المبدأ، الذي ينبغي أن يكون الشاغل المسترشد به في جميع عمليات تقرير السياسات، أن يتجسد على شكل قانوني إطاري ينطوي على مبادئ توجيهية وأن يحدد الأطراف الفاعلة المسؤولة، وينص على إجراءات تعميم العمل به. ومن ناحية أخرى، تستطيع بعض القوانين الخاصة أن تحدّد مبادئ توجيهية بعينها في مجال تلبية احتياجات الفئات المهمشة والضعيفة.

١٢ - وأخيراً، ينبغي النظر في مسألة جمع الإحصاءات وتحليلها. فاستخدام البيانات التجميعية، مثل النسب الوطنية المتوسطة المستخدمة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، لا يتيح التحليل المتغير بحسب حالة التنمية أو مستواها لدى مختلف الشرائح السكانية. كما لا يتيح استخدام الأرقام التجميعية وضع قيم كمية للتغيرات في أوضاع الفئات الضعيفة. لذلك، لا بُدّ من الحرص على جمع البيانات التفصيلية التي يمكن أن تتيح الرصد المفصّل للحالات حتى بالنسبة للشرائح السكانية الصغيرة^(٣).

جيم - التنسيق الأفقي

١٣ - التنسيق الأفقي من أهم الترتيبات المؤسسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإلى جانب مصطلح "تنسيق"، كثيراً ما تكون هناك إشارات إلى التكامل الأفقي وأحياناً إلى الاتساق الأفقي. ولأغراض هذه الورقة، يُفهم من مصطلح "التكامل الأفقي" النتيجة المتوقعة من أهداف التنمية المستدامة، وهي نتيجة تشمل شتى أبعاد التنمية المستدامة المعرب عنها في تلك الأهداف. أما التنسيق الأفقي، فهو دعامة التكامل الأفقي ويشير إلى عملية تدمج شتى الإسهامات ابتغاء التوصل إلى بلوغ لأهداف التنمية المستدامة بشكل عام^(٤).

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٧٧ وما يليها.

(٤) Evert Meijers and Dominic Stead, "Policy integration: what does it mean and how can it be achieved? A multi-disciplinary review", ورقة قدمت في مؤتمر برلين بشأن الأبعاد الإنسانية للتغير البيئي العالمي، برلين، ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الصفحة ٤ وما يليها من الصفحات. يمكن الاطلاع على هذه الورقة في الموقع الشبكي التالي: http://userpage.fu-berlin.de/ffu/akumwelt/bc2004/download/meijers_stead_f.pdf.

١٤ - والتحدي الرئيسي الذي يواجه تلك الترتيبات المؤسسية هو التشظي وضيق الأفق الناجمين عن الطابع الانعزالي في التنظيم الحكومي. ففي مجال وضع السياسات، قد يؤدي هذا إلى إهمال الجوانب التي تقع خارج نطاق مهام القطاعات المعنية. ومن الوسائل الشائعة في تنسيق التنظيمات الانعزالية انتهاج شكل سلمي من التنسيق يقوم فيه كل واحد من الكيانات التنظيمية بفحص أي مبادرة من منظور اختصاصه حصراً^(٥). وضرورة التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار السلبية الناجمة عن الفصل بين مجالات السياسات أمر مقبول على نطاق واسع وقد شكل منذ فترة طويلة نقطة نقاش فيما يتعلق بتكامل السياسات. بيد أنه قد ثبت في الممارسة أنّ تحقيق التكامل بين السياسات هو من الأمور الصعبة.

١٥ - وإلى حد كبير، تنشأ هذه التحديات عن مثبّطات تكامل السياسات من منظور الجهات الفاعلة القطاعية. أمّا ضرورة تنسيق مضمون السياسات مع المؤسسات القطاعية الأخرى، أو حتى ضرورة العمل المشترك، فهي تتطلب بذل الكثير من الجهود على المدى القصير، في حين يتمثل الاتجاه السائد في كل النجاحات في كونها لا تظهر إلا على المدى الطويل. وحتى عندئذ، لا يمكن أن تُعزى الإنجازات عادة إلى فرادى المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، تخصّص اعتمادات الميزانيات عموماً وفقاً للمعايير القطاعية. وقد لا تتكفل الخزانة أو السلطات الضريبية بالنفقات الإضافية للتنسيق الأفقي المتعلق بتكامل السياسات.

١٦ - وبغض النظر عن هذه المشاكل، هناك أسباب وجيهة لتنظيم المؤسسات الحكومية تنظيمياً قطاعياً، ومنها خبرة الإدارات المتخصصة، وكفاءة وفعالية عملية صنع القرار، والوضوح في المسؤولية المترتبة عن التسلسل الهرمي المكرّس. وقد حولت أهداف التنمية المستدامة الانتباه إلى تكامل السياسات. لكن، بدون التنسيق الأفقي الفعال، لا يمكن اتباع النهج المتكامل في تحقيق تلك الأهداف. ومن ثم يلزم وضع ترتيبات مؤسسية جديدة لا ترهق التنظيم القطاعي القائم وتتيح، في الوقت نفسه، التنسيق الأفقي.

١٧ - ويمكن النظر في اتخاذ الترتيبات المؤسسية التالية فيما بين السلطات المركزية على الصعيد الوطني^(٦):

(٥) Renate Mayntz and Fritz Scharpf, *Policy-Making in the German Federal Bureaucracy*, (Amsterdam, Elsevier, 1975), p. 147.

(٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "The institutional framework of sustainable development in the Arab region: integrated planning for the post-2015"، (نيويورك، ٢٠١٥)، الصفحة ٩، وما يليها. متاح على الرابط الشبكي التالي: <http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/3-Institutions.pdf>.

(أ) يمكن إنشاء لجنة إدارة على مستوى الرئيس التنفيذي للحكومة. وينبغي أن تتألف هذه اللجنة من كبار المسؤولين الذين يسند إليهم وضع السياسات الشاملة لعدة قطاعات. ويجب أن تترأس الحكومة المركزية (مكتب رئيس الوزراء أو الهيئة التنفيذية التي تعادله) تلك الإدارة. بيد أن تكليف الحكومة المركزية وحدها بالدور التوجيهي لن يفضي إلى تحقيق التنسيق الأفقي؛

(ب) ابتغاء التنسيق الحقيقي على المستوى العملي، ينبغي أن تُنشأ لجنة ثانية (فريق توجيهي أو لجنة تنسيق) فيما بين الهيئات القطاعية. وينبغي أن يتألف أعضاء هذه اللجنة من مسؤولين يتقلدون رتباً عالية تمكنهم من الاضطلاع بدور تنسيقي داخل القطاع الذي ينتمون إليه، ويحتلون، في الوقت نفسه، درجات عالية في التسلسل الهرمي (عادة في رتب أقل من الرتب الأعلى) تمكنهم من القيام بالمراقبة الاستراتيجية ومعالجة المسائل المتعلقة بمضمون السياسات على حد سواء؛

(ج) مع ضرورة أن تكون اللجنتان المشار إليهما أعلاه هيئتين دائمتين، سيتطلب التنسيق الأفقي كذلك إدارة المشاريع الشاملة لعدة قطاعات. ولهذا الغرض، يمكن إنشاء أفرقة عاملة شاملة لعدة تنظيمات لكي تقوم بوضع برامج أو تدابير للتنفيذ تكون ملموسة. ولا بد من اختيار أعضاء هذه الأفرقة المعنية بالمشاريع من بين الأخصائيين القطاعيين الذين يشكلون العمود الفقري للتنظيمات. وبالعامل المشترك في مشاريع مختلفة، سيتعلم هؤلاء الأخصائيون كيفية التفكير بأساليب تتجاوز تخصصاتهم، وكيفية مراعاة عناصر ووجهات نظر أخرى؛

(د) أخيراً، يجب تعزيز التنسيق الأفقي بحوافز في الميزانية. ويمكن أن تكون هذه الحوافز مثلاً في شكل محفزات لوضع السياسات الشاملة لعدة قطاعات أو للتنفيذ في إطار ميزانية القطاع الواحد أو في إطار الميزانية المشتركة للتنظيمات القطاعية من أجل العمل في إطار التنسيق الأفقي.

١٨ - وليس من الممكن ترتيب التنسيق الأفقي الفعال بمجرد تطبيق مبدأ التنافسية من القمة إلى القاعدة. وبالتالي، فإن الممارسة الموجودة في بعض البلدان والمتمثلة في تكليف وزارة واحدة بالمسؤولية عن تنسيق السياسات التي تتولاها جميع الجهات الفاعلة المعنية، بينما تكون الوزارات الأخرى مسؤولة عن السياسات القطاعية، ممارسة قد لا يُرجى منها خير كثير. فالمطلوب، بدلاً من ذلك، هو استراتيجية استدامة شاملة تدمج المنظور القطاعي لكل وزارة على حدة. وينبغي أن يتوخى التنسيق الأفقي تحقيق التكامل الموضوعي بين السياسات، وهو ما لا يمكن التوصل إليه إلا بفهم المهمة المشتركة التي تضطلع بها جميع "الأجزاء المنفصلة".

ويمكن للدور التنسيق الرسمى أن يدعم هذه السياسة إذا أعطيت لأهداف التنمية المستدامة الأولوية القصوى على أعلى مستويات الحكومة. ووحدها الحكومة المركزية، أي مكتب الرئيس أو رئيس الوزراء، يمكنها أن تتولى مهمة التوجيه المركزية.

١٩ - وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تكون المؤسسات القطاعية منضوية تحت بيئات سياسية مختلفة، فتطوّر بذلك ثقافات مختلفة. وهي، بالتالي، قد لا تكون حتماً مستعدة للتواصل السليم في إطار النهج المتكامل. وينبغي أخذ هذه الحقيقة، وكذلك تعليم الموظفين وتدريبهم، بعين الاعتبار عند إنشاء الترتيبات المؤسسية. فعلى سبيل المثال، يتواصل خبراء التكنولوجيا عادة على مستوى دلالي مختلف عن مستوى تواصل خبراء السياسات الاجتماعية. وإذا لم تكن للتنظيمات الانعزالية قدرة على الانخراط في النهج المتكامل، لن تفضي جهود التنسيق الأفقي إلى نجاح كبير.

٢٠ - وبالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالموظفين، ثمة حاجة إلى هياكل في مجال الاتصالات الإلكترونية تسهّل جمع وتحليل البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وتعزيز التشغيل البيئي دعماً للتنسيق الأفقي والعمودي، وتيسير إدماج المزيد من أصحاب المصلحة. وترد أدناه مناقشة مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمزيد من التفصيل.

٢١ - ولئن كانت ترتيبات التنسيق الأفقي المذكورة تبدأ بالتنظيم، فإنّ المرافق والمعدات التقنية والموظفين المؤهلين أمور أساسية لكفالة إمكانية تنفيذ السياسات بشكل عملي. وتتسم تقييمات الأداء والأثر بأهمية خاصة، فهي تكفل مراعاة الغايات الوطنية للتنمية المستدامة في شتى البرامج وفي التدابير التي تتخذها سلطات الدولة. وعلاوة على ذلك، سيُتيح تطبيق تقييمات الأثر على مستوى المشاريع، الذي تتولى المسؤولية عنه السلطات المحلية في معظم الحالات، ترسيخ أسس أهداف التنمية المستدامة المعدّة على الصعيد الوطني بقوة أكبر على الصعيد المحلي.

٢٢ - ولئن كانت دوائر الحكومة الوطنية تتحمل عادة المسؤولية الرئيسية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنّ اتخاذ القرار السياسي النهائي في كثير من البلدان يكون بيد البرلمان. وعلى الرغم من أن المناقشات المتعلقة بأفضل السبل لتحقيق الأهداف هي جزء أساسي من الخطاب السياسي، فإنّ نتائج العملية السياسية ينبغي أن تقبل بها كل الأطراف الفاعلة. ومن ثم، لا بد من أن يشترك البرلمان والحكومة في تولي المهمة المتمثلة في صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تجنب التضارب

بين الحكومة والبرلمان بشأن اعتماد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وتنفيذها؛ وتحقيقاً لهذه الغاية لا بد من وضع قواعد دستورية إذا اقتضى الأمر ذلك.

٢٣ - والبرلمانات تشارك أيضاً في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهي، بوصفها تمثل الشعب، تُنشأ لتبليغ احتياجات الناس حتى لا يُترك أي أحد خلف الركب. ولوضع نقطة الانطلاق النظرية هذه موضع تطبيق في الأعمال البرلمانية، ولبعث الحياة في أهداف التنمية المستدامة، قد يتعين إدخال إصلاحات هيكلية. وتتمثل إحدى الطرائق الممكنة لذلك في تنفيذ نظام الحصص للأقليات والفئات المهمشة في الانتخابات العامة، وذلك وفقاً للشروط الدستورية. وثمة خيار آخر يتمثل في إمكانية إنشاء لجنة برلمانية مختلطة تتألف من أعضاء من شتى الفئات الاجتماعية ومن بعض الممثلين المنتخبين. وتستطيع هذه اللجنة، باعتبارها من أنواع الهيئات الرقابية، التدقيق في مدى اتساق جميع المشاريع البرلمانية مع مبدأ ”عدم ترك أي أحد خلف الركب“ وتقديم تعليقاتها بهذا الشأن. ويمكنها أن تضطلع بدور محوري في المناقشات والقرارات البرلمانية وفي تقييم آثار السياسات المقترحة على مختلف الفئات الاجتماعية.

٢٤ - والمقترحات المعروضة على البرلمان للنظر فيها ولمناقشتها كثيراً ما يتم التعامل معها وفق نموذج قطاعي، كما هو الشأن عندما تناقش اللجان الخاصة ذات الخبرات المختلفة تلك المقترحات. ولا يمكن للنقاشات العامة أن تصلح نقائص النهج الانعزالي، لأنها تتناول السياسة ولا تتناول تكامل السياسات. ومع ذلك، فإن التنسيق بغية تحقيق تكامل السياسات داخل البرلمان يمكن أن يتم بعدة طرق، من قبيل ما يلي:

(أ) عقد اجتماعات مشتركة بين اللجان البرلمانية لمناقشة مسائل أو مشاريع قوانين أو برامج محددة قبل اتخاذ القرارات النهائية؛

(ب) إنشاء لجنة برلمانية خاصة تتفاوض بشأن نهج متكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتكفلها؛

(ج) إنشاء لجنة برلمانية مختلطة تتألف من أعضاء من شتى الفئات الاجتماعية ومن بعض الممثلين المنتخبين؛

(د) إدماج أهداف التنمية المستدامة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالميزانية، بالنظر إلى دور التوجيه والرقابة الذي تضطلع به الميزانية في العمل الحكومي.

دال - التنسيق العمودي

٢٥ - تقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على عاتق الحكومات الوطنية. ويجب أن تكون تلك الحكومات بمثابة المحرك الذي يحفز الوعي بأهمية الأهداف ويذكر بأهميتها على الدوام. ويجب أن تكفل اتخاذ الترتيبات المؤسسية الفعالة لتحقيق تلك الأهداف. ومع ذلك، فحتى آليات التكامل الأفقي البالغة التطور على المستوى الوطني لن تكون وحدها كافية لضمان الوعي والاتساق.

٢٦ - ومستويات الحكومة دون الوطنية هي أقرب إلى المواطنين وغالباً ما يكون لها فهم أفضل لاحتياجاتهم وخصوصياتهم. فالخدمات العامة والبنى التحتية يتم توفيرها إلى حد كبير على المستوى المحلي. والعديد من أهداف السياسة العامة ذات الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتوقف إلى حد بعيد على الإجراءات المتخذة على الصعيد المحلي. أما المؤسسات المحلية والسلطات الإقليمية فهي تميل، أكثر مما تميل الوزارات الحكومية على المستوى الوطني، إلى التنظيم وفق المزيد من الشمول وبالقليل من الترتيب القطاعي. وهذا الأمر من شأنه أن ييسر التنسيق الأفقي على المستويات المحلية والإقليمية، التي قد يمكن فيها اكتساب فهم جوهري لكيفية السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الحوار مع المواطنين ودوائر الأعمال والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ويمكن أن تكون مثل هذه الخطابات الصغيرة النطاق أكثر مرونة وعفوية وابتكارية من المحاولات الرامية إلى إشراك أصحاب المصلحة في المشاورات على الصعيد الوطني^(٧).

٢٧ - وينبغي أن تكون هناك ترتيبات للتنسيق العمودي من أجل إتاحة إدماج السياسات في عمل الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية. ولكن عندما يكون عدد البلديات كبيراً فإنه قد يتعذر التنسيق مع كل بلدية. وفي تلك الحالات، قد يكون من المستصوب إنشاء منظمات تنسيقية على أساس طوعي أو الاستفادة من المنظمات القائمة بالفعل التي يمكنها العمل كوسيط بين المستويين الوطني والمحلي فيما يتعلق بتحقيق التكامل بين السياسات. ويمكن لهذه الكيانات أن تنقل أهداف التنمية المستدامة من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي، مما يتيح للسلطات المحلية إمكانية إعداد استراتيجيات وأهداف الاستدامة الخاصة بها،

(٧) Ingeborg Niestroy, "Sustainable development goals at the subnational level: roles and good practices for subnational governments", SDPlanNet briefing note (May 2014), p. 4 ويمكن الاطلاع على هذه الإحاطة في الموقع الشبكي التالي: www.iisd.org/sites/default/files/publications/sdplannet_sub_national_roles.pdf.

أي بعبارة أخرى، إضفاء الطابع المحلي على الغايات^(٨). وإضافةً إلى ذلك، ينبغي أن تقدم الحكومة الوطنية للبلديات خدمات استشارية لمساعدتها في وضع استراتيجيات الاستدامة الخاصة بها وتوجيهها نحو الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة. ويمثل وضع مؤشرات محلية من خلال الحوار العام مع السكان المحليين، مع إيلاء الاعتبار للسياق والمؤشرات على المستوى الوطني، أسلوباً مناسباً لتحقيق المسؤولية المحلية عن العملية.

٢٨ - وخلاصة القول أنه ينبغي للترتيبات المؤسسية القائمة على التنسيق العمودي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن تقوم بما يلي:

(أ) تمكين الفئات المحرومة والمجتمعات المحلية والمناطق الجغرافية المهمشة حتى تكون قادرة على المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية للبلد؛

(ب) تعزيز المسؤولية المحلية ومشاركة المجتمعات المحلية والقيادة المحلية وصنع القرار بصورة مشتركة على المستوى المحلي؛

(ج) استخدام الموارد والمهارات المحلية وتعظيم فرص التنمية؛

(د) الاستفادة من الشراكات المحلية والوطنية والدولية بين المجتمعات المحلية والمؤسسات التجارية والحكومة لحل المشاكل؛

(هـ) الاعتماد على نهج مرنة للاستجابة للظروف المتغيرة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

هاء - النهج القائمة على تعدد الأطراف صاحبة المصلحة

٢٩ - يتطلب الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة بذل جهود مشتركة و/أو متضافرة من جانب القوى السياسية والمؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمؤسسات التجارية والمواطنين العاديين والأوساط العلمية. فلا يكفي النظر فقط في مختلف الخبرات والمعارف والآراء للممثلين المنتخبين، حتى على المستوى المحلي. وعلاوةً على ذلك، من شأن ضمان إشراك القطاع العام من خلال الترتيبات المؤسسية أن يعزز وضع القيادة السياسية حيال المصالح القطاعية المؤثرة.

(٨) انظر Paul Smoke and Hamish Nixon, "Sharing responsibilities and resources among levels of government: localizing the Sustainable Development Goals", paper for the Department of Economic and Social Affairs (January 2016). ويمكن الاطلاع على هذه الورقة في الموقع الشبكي <http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/UNPAN95873.pdf>.

٣٠ - ومع ذلك، لا يمكن أن تترك المشاركة في المناقشات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة للأطراف صاحبة المصلحة المذكورة أعلاه وحدها. فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى استبعاد الشرائح المحرومة في المجتمع من المناقشات المتعلقة بالمسائل التي تهمها بصورة مباشرة، ولا سيما أن فرصها في الحياة هي موطن رئيسي من مواطن تركيز الأهداف. واتباع نهج قائم على تعدد الأطراف صاحبة المصلحة يتطلب فسح مجالات للحوار المنظم بحيث تتاح لجميع الفئات أكبر الفرص لطرح قضيتها، بعد أن تكون قد أعدت المساهمات بعناية وجمعت المواد والبحوث الداعمة.

٣١ - وثمة سبل عدة للترويج لهذا الحوار. ويتمثل الخيار الأساسي في مشاورات بين الأطراف صاحبة المصلحة يمكن إجراؤها بطرق مختلفة. وأسهل طريقة هي إنشاء منصة إلكترونية للتشاور تعرض فيها الاستراتيجيات والبرامج والتدابير المقترحة وتتاح للمناقشة. إلا أنه قد تبين من البحوث المتعلقة بالمشاركة أن هذه الطريقة البسيطة تقدم مزايا لمن يتمتعون بالفعل بوضع أفضل نسبياً. ولذلك، فحتى يتسنى تحقيق أعلى مستوى ممكن من المسؤولية بين أكبر عدد ممكن من الأطراف صاحبة المصلحة، ينبغي إعطاء الأفضلية لإنشاء منتديات مفتوحة للتشاور في مواقع متعددة على نطاق البلد، تتاح فيها فرص المشاركة لجميع المهتمين.

٣٢ - وثمة بديل أكثر تطوراً للتشاور الأساسي يشمل في إضفاء الطابع المؤسسي على الهيئات المتعددة الأطراف صاحبة المصلحة، التي يتم فيها تمثيل الأطراف الرئيسية. فالجمع بين الرؤى المختلفة يتيح لهذه الهيئات صياغة أفكار جوهرية بشأن وضع سياسات متكاملة وشاملة للجميع. وعلاوة على ذلك، يمكن دمج عملها في عملية صياغة الاستراتيجيات وفي عمليتي الرصد والتقييم. وتوجد في كثير من البلدان مجالس وطنية للتنمية المستدامة وهيئات مماثلة^(٩). وينبغي أن يكون أعضاء هذه الهيئات أطرافاً فاعلة من مختلف قطاعات الاقتصادات والمجتمع المدني. ويمكن أن يكون من بينهم أيضاً مسؤولون حكوميون. وأحد الشروط الأساسية هو أن تتوفر لهذه المجالس إمكانية الوصول إلى أعلى مستويات الوزارات وإلى رئيس الحكومة، مع الحفاظ على الاستقلالية وعدم العمل كأداة من أدوات الحكومة.

٣٣ - وهناك خيار ثالث ينطوي على إقامة هيكل شبيه بالشبكة يتسم بدرجة أقل من الطابع المؤسسي. ويمكن تكوين هذه الترتيبات عن طريق توعية الجمهور بأهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي من شأنه أن يشكل مصدراً إلهاماً بالنسبة لإجراء حوار مستقل

(٩) انظر Derek Osborn, Jack Cornforth and Farooq Ullah, "National councils for sustainable development: lessons from the past and present", SDPlanNet briefing note (April 2014). ويمكن الاطلاع على المذكرة في الموقع الشبكي https://www.iisd.org/sites/default/files/publications/sdplannet_lessons_from_the_past.pdf.

بين الأطراف صاحبة المصلحة؛ هذا الخيار يمكن أن يكون الخيار الأكثر ابتكاراً وفعاليةً إذا نفذ بشكل منصف وعلى قدم المساواة. ولضمان تحقيق ذلك ولضمان استقرار الشبكة، ينبغي للحكومات الوطنية و/أو دون الوطنية و/أو المحلية المعنية اعتماد نهج لإدارة الشبكة.

٣٤ - وإضافةً إلى الأدوات المذكورة أعلاه لإدماج الأطراف صاحبة المصلحة، قد يكون من المفيد إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكات مع فرادى أصحاب المصلحة أو جماعات أصحاب المصلحة الذين يمكنهم تقديم مساهمات رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تُقام هذه الشراكات مع فئات اجتماعية بعينها وجهات فاعلة معينة في المجتمع المدني، ولا سيما الفئات والجهات الفاعلة التي تضمّ الشرائح المهمشة، كما يمكن أن تكون على شكل شراكات بين القطاعين العام والخاص مع الشركات الخاصة، موجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واو - حالة ألمانيا

٣٥ - تقدم حالة ألمانيا صورة توضيحية للبناء المؤسسي للتنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بآليات التنسيق الأفقي والعمودي^(١٠).

٣٦ - ففي ألمانيا، يتولى رئيس الحكومة، أي المستشارية الاتحادية، المسؤولية عن التنسيق الأفقي وعن تحديث الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة باستمرار. ويتولى رئيس المستشارية الاتحادية رئاسة لجنة الوزراء الاتحاديين المعنية بالتنمية المستدامة، التي يمثل فيها الوزراء الاتحاديون لجميع الوزارات. وتتمثل واجبات هذه اللجنة السياسية في التوجيه المركزي لاستراتيجية الاستدامة، وتنسيق البرامج والتدابير ذات الصلة التي تضعها فرادى الوزارات، وتطوير المحفزات الاستراتيجية للسياسة الحكومية.

٣٧ - ويقوم فريق عامل يتألف من رؤساء الإدارات الفرعية العاملة على المستوى التنفيذي داخل جميع الوزارات بتكميل عمل هذه اللجنة التوجيهية السياسية على مستوى متخصص. وتتولى المستشارية الاتحادية رئاسة الفريق العامل. وتتضمن واجبات الفريق العامل الإعداد التقني لقرارات لجنة الوزراء الاتحاديين وتنفيذها فضلاً عن تنسيق الأنشطة التنفيذية ذات الصلة بقضايا الاستدامة.

(١٠) انظر Germany, Report of the German Federal Government to the High-Level Political Forum on Sustainable Development 2016 (Berlin, July 2016). ويمكن الاطلاع على هذا التقرير في الموقع الشبكي https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/10686HLPF-Bericht_final_EN.pdf.

٣٨ - وفيما يتعلق بالتوجيه البرلماني بشأن استراتيجية الاستدامة، أنشأ البرلمان الألماني مجلساً استشارياً برلمانياً معنياً بالتنمية المستدامة، يضم في عضويته ١٧ عضواً بالبرلمان يمثلون كل المجموعات السياسية. ويقدم المجلس الاستشاري البرلماني الآراء والتوصيات التي تسهم في القرارات المتخذة في الجلسات العامة وتلك التي تتخذها لجان الخبراء التابعة للبرلمان، ويستطيع إطلاق المبادرات البرلمانية الهادفة إلى دمج جوانب الاستدامة في مختلف السياسات.

٣٩ - وعند وضع مشروع لأي قوانين أو أنظمة يلزم إجراء تقييم للآثار التي يمكن أن تترتب على الاستدامة. ويتألف ذلك من تقييم مسبق يتناول من منظور قطاعي شامل الآثار المترتبة على الأنظمة المزمع وضعها فيما يتعلق بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة. ثم يتم بعد ذلك عرض مشروع تقييم الآثار على الاستدامة، الذي تجريه الوزارة المختصة، على المجلس الاستشاري البرلماني، الذي يختص بمسؤولية التحقق من سلامة تقييم الاستدامة. فإذا تبين أن به قصوراً، يطلب المجلس تنقيحه. وفي مبادرة جديدة، ستدخل حكومة ألمانيا عنصراً آخر في العملية التشريعية يتمثل في بدء العمل بالمشاركة الإلكترونية، التي تتوافر بموجبها لجميع المواطنين والشركات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني فرصة التعليق على مشاريع القوانين باستخدام الوسائل الإلكترونية. وسينشأ عن ذلك حوار بين الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة يعكس وجهات نظر مختلفة ويكشف عن مختلف العلاقات و/أو الصلات و/أو التضاربات المهمة في سياق أهداف التنمية المستدامة.

٤٠ - ويتم التنسيق مع المستوى المحلي بوسائل مختلفة. فمن ناحية، هناك فريق عامل مشترك بين الوزارات يعمل مع السلطات المحلية. ومن ناحية أخرى، أنشئت مراكز شبكات إقليمية للاستدامة. وتهدف هذه المراكز في المقام الأول إلى المساعدة على إقامة الصلة بين مبادرات الاستدامة على المستويات الثلاثة، أي على مستوى الحكومة الاتحادية ومستوى حكومات الولايات ومستوى السلطات المحلية. وعلاوة على ذلك، أنشأت الوزارة الاتحادية المسؤولة مركزاً للخدمات من أجل مساعدة السلطات المحلية في وضع استراتيجيات محلية للاستدامة.

٤١ - وتستند جميع الترتيبات المؤسسية في ألمانيا إلى الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. ويتم استعراض الاستراتيجية وتحسينها على فترات منتظمة كل أربعة أعوام. وتتضمن عملية التقييم إجراء استعراض أقران مستقل يضطلع به فريق خبراء دولي. وتدرج في التقرير المرحلي للحكومة نتائج استعراض الأقران، وكذلك الأرقام المستمدة من رصد وتقييم المؤشرات الموضوعية. وتتاح للمواطنين فرصة المشاركة في حوار بشأن الاستراتيجية يجرى من خلال مؤتمرات إقليمية في جميع أنحاء ألمانيا. ويتوقع نشر المشروع المحدث لاستراتيجية الاستدامة الجديدة على شبكة الإنترنت حتى يتاح لكل شخص التعليق عليه.

٤٢ - وهذا النهج القائم على تعدد الأطراف صاحبة المصلحة يؤمّنه من الناحية المؤسسية المجلس الألماني للتنمية المستدامة الذي ينتمي أعضاؤه إلى القطاع الاقتصادي وقطاع المجتمع المدني والأوساط العلمية، ويمثلون بالتالي الطيف الواسع للأبعاد الثلاثة للاستدامة. ولا يتقيد المجلس بأي توجيه ويقع على عاتقه واجب المساهمة في مواصلة تطوير الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتحديد الإجراءات الملموسة وكذلك المشاريع الممكنة. وفي هذا الصدد، نشر المجلس توصيات بشأن مواصلة تطوير الهيكل الألماني للاستدامة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة^(١١). ومن الأمثلة على النشاط الذي يقوم به المجلس فيما يتعلق بالمؤسسات غير الحكومية إعدادة لمدونة الاستدامة الألمانية، التي يمكن في إطارها للشركات الخاصة أن تعرض أنشطتها المتصلة بالاستدامة وتقدّم التقارير عن مدى امتثالها لعشرين معياراً من المعايير السارية.

ثانياً - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الترتيبات المؤسسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ألف - السمات البارزة للترتيبات المؤسسية الفعالة التي تدعم أهداف التنمية المستدامة

٤٣ - بعد أن نظرنا في التحديات المنهجية الرئيسية في التوصل إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة، من المفيد أن ننظر بتعمق أكبر في الآليات الفعلية التي تقوم عليها هذه الخصائص من خلال الاستغلال الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالأهداف تقتضي تحديداً إجراء تحليل للأسباب الجذرية للفقر وانعدام المساواة يتم التركيز فيه على الأبعاد الثلاثة للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مما يرسى الأسس الجوهرية للسياسات التي تتيح الوصول إلى إدارة عامة تتسم بقدر من التكامل والانفتاح أكبر مما هو عليه الوضع حالياً.

٤٤ - ومن المسلّم به عموماً أن آلية الإدارة العامة تتطلب تحولاً في الأنماط المتبعة من أجل تحقيق الغرض المنشود من أهداف التنمية المستدامة، وهو غرض بسيط ومؤثر يتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب. وهذه هي الحالة بصرف النظر عما إذا كان التحول يشمل الحفاظ إلى حدٍّ ما على الترتيبات القائمة، مثل التنظيمات الانعزالية. وتتطلب الأهداف إطاراً مفهوماً وسهل المنال للإدارة العامة يراعي كل شخص أو صاحب مصلحة (حقيقي أو اعتباري) يتلقى الخدمات من هذا الإطار سواء بطريقة شاملة أو من منظور كل فرد على

(١١) انظر "German Council for Sustainable Development, "Deutsche Nachhaltigkeits-Architektur und SDGs" (German sustainability architecture and sustainable development goals, May 2015). ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني [www.nachhaltigkeitsrat.de/fileadmin/_migrated/media/](http://www.nachhaltigkeitsrat.de/fileadmin/_migrated/media/...) RNE_Stellungnahme_Deutsche_Nachhaltigkeits-Architektur_und_SDG_26-05-2015.pdf

حدة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مطالبات خارجية مثل تلك المجسدة في مختلف معايير الحوكمة المتعددة الأطراف، كبرنامج تقييم القطاع المالي لصندوق النقد الدولي، والتوصيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وخطّة التعاون الدولي في المجال الضريبي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تدعو إلى اعتماد مستويات من الشفافية والتيسير والانفتاح فيما يتعلق بأنشطة الإدارة العامة، وهو ما لم تحققه بلدان عديدة بعد.

٤٥ - وأقر الكاتبان بأن أهداف التنمية المستدامة ترمي إلى تحسين قدرة النظم السياسية والإدارية على معالجة الطلبات المعقدة، مع الاعتراف بأن الناس وظروفهم يشكلون من الأصل شبكة معقدة من التأثيرات التبعية. ولكن معالجة المسائل التي تؤدي إلى هذه التأثيرات تحتاج إلى فهم التأثيرات من منظور جميع أصحاب المصلحة. ولهذا الغاية، هناك شرط أساسي لكفالة ما يلي:

(أ) الحصول بصورة كافية على معلومات عن طريقة عمل الإدارة العامة وعن تقرير السياسات وصنع القرارات؛

(ب) فسح مجال أكبر أمام الناس لكي يعرضوا وجهات نظرهم وقيموا حواراً مستمراً مع المعنيين بالإدارة العامة وبتقرير السياسات، لدعم تحقيق مزيد من النتائج المحيية والمفيدة والمؤثرة؛

(ج) الاستمرار في تحليل ظروف الناس بأساليب أكثر تفصيلاً، وبالقدر الذي يفرض النظر في كلا الحلين الوقائي والتفاعلي لضمان الاستدامة. ويشمل ذلك إجراء تحليلات لكميات هائلة من البيانات، الحالية والمحتملة، قادرة على إنتاج أنماط تاريخية واتجاهات إرشادية، فضلاً عن تيسير التوصل إلى حلول تَنبِيئية تفضي إلى نتائج مستدامة؛

(د) استخدام البيانات المصنفة المستمدة من مصادر القطاعين العام والخاص استخداماً يتيح قدراً أكبر في توجيهها نحو أهدافها وإكسابها المزيد من الفعالية؛

(هـ) تحسين التعاون بين مقري السياسات والإدارة العامة، أفقياً وعمودياً على حد سواء؛

(و) تحسين اتساق السياسات.

٤٦ - وقد ذُكر أنه عند ربط الترتيبات المؤسسية بالتنمية، تظهر علاقة بين الترتيبات المؤسسية الضعيفة أو المفقودة أو السلبية من جهة وبين الفقر وعدم المساواة وتدهور الموارد من جهة أخرى^(١٢). ويُستخلص من ذلك أنه لا ينبغي اعتبار أن التنمية تحتاج بالضرورة إلى مزيد من الترتيبات المؤسسية بل كما ورد سابقاً يمكن أن تستلزم ترتيبات مؤسسية جديدة ومختلفة تستكمل النموذج الهرمي التقليدي للإدارة العامة والخاصة.

باء - كيف دعمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الترتيبات المؤسسية وأهمية هذه التكنولوجيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٤٧ - في التحليل السابق، حدد الكاتبان الخصائص النظامية والهيكلية للترتيبات المؤسسية التي من شأنها دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبشكل عام، الخصائص التي حُدِّت هي اتساق السياسات، أو ”التكامل الأفقي“؛ والشفافية؛ وتكامل العمليات أو ”التنسيق الأفقي“؛ والمساءلة؛ والحوكمة التشاركية والشاملة؛ والاتساق في عملية صنع القرار وتقرير السياسات والميزنة. ويتناول هذا الجزء من الورقة الطريقة التي قدّمت بها حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدعم للترتيبات المؤسسية التي تستجيب لهذه الخصائص.

٤٨ - فقد لاحظت الجمعية العامة، في استعراضها العام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، أن الاقتصاد الرقمي الذي يعرف بأنه الشبكة العالمية للأنشطة الاقتصادية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يشكل جزءاً هاماً ومتنامياً من الاقتصاد العالمي وأن هناك علاقة بين الموصولية من جهة والزيادات في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. وأدركت الدول الأعضاء أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهم في ارتفاع مستويات المنفعة الاجتماعية والإدماج الاجتماعي، وتفتح قنوات جديدة بين المواطنين والأعمال التجارية والحكومات لتبادل المعارف وزيادتها، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وعملهم. وسلّمت الجمعية العامة بالإنجازات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تحققت على المستوى الحكومي، في مجالات منها توفير الخدمات العامة وخدمات التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل وكذلك في الأعمال التجارية والزراعة والعلوم، حيث أصبحت أعداد أكبر من الناس تستفيد من الخدمات والبيانات التي ربما لم تكن في متناولهم أو لم تكن متاحة بأسعار معقولة سابقاً.

(١٢) Radboud University, Centre for International Development Issues, “Institutions in development: strategies for poverty alleviation, participation and empowerment” متاح على الرابط التالي www.ru.nl/cidin/research/research_programme/institutional/

٤٩ - وقدرة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على تغيير تركيز العالم من الرؤية إلى العمل في مجال أهداف التنمية المستدامة هي تحديداً ما يميز أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن خطة الاستدامة في مجال الإدارة العامة. فهذه التكنولوجيات توفر بيئات تعاونية افتراضية آنية تمكّن الناس من المشاركة في تسيير الشؤون العامة بصرف النظر عن الوقت أو المسافة من خلال إتاحة السبل لمشاركة المواطنين الفعالة والشاملة وبتكلفة ميسورة. وتُستكمل التكنولوجيا بما يلي:

(أ) ”إنترنت الأشياء“ الذي يشمل الترابط عبر شبكة الإنترنت للأجهزة الحاسوبية المبتوثة في جملة من الأشياء من بينها الحيوانات والمباني والمركبات، مما يمكنها من إرسال البيانات وتلقيها؛

(ب) الذكاء الاصطناعي، أي النظريات وأعمال التطوير المتعلقة بالنظم الحاسوبية القادرة على أداء مهام تحتاج عادة إلى الذكاء البشري، مثل الإدراك البصري والتعرف على الأصوات واتخاذ القرارات والترجمة بين اللغات؛

(ج) الحوسبة السحابية التي تنطوي على استخدام شبكة خواديم نائية مستضافة على شبكة الإنترنت لتخزين البيانات وإدارتها وتجهيزها، بدلاً من الخواديم المحلية أو الحاسوب الشخصي؛

(د) تسخير واستخلاص كميات كبيرة من البيانات للمساعدة على التخطيط للسياسات وإيجاد الحلول التي يمكن استخدامها من أجل التنسيق الأفقي والعمودي على حد سواء؛

(هـ) البيانات والأدوات التحليلية لقياس التقدم المحرز وأدوات تتبع حالة تنفيذ الأهداف والغايات الأساسية.

٥٠ - وتكتسي البيانات والأدوات التحليلية المذكورة آنفاً أهمية في تلبية حاجات الأشخاص المعنيين بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما على الصعيد المحلي. وقد تم إدراج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بوصفها أدوات تسهم في تحديث إدارة تقديم الخدمات العامة، ضمن خطة إصلاح الحوكمة العامة لسبب محدد هو توفيرها، بالنسبة للعديد من الحكومات، الهياكل والبنى اللازمة لتلبية حاجات أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين على حد سواء.

٥١ - وقد ذكر أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل أيضاً عنصراً هاماً قادراً على إحداث استهلال التغيير في الترتيبات المؤسسية. فأولاً، وبحكم أن المعلومات هي عنصر أساسي من عناصر المؤسسات الحكومية، تعدّ التكنولوجيا التي تؤثر في الموارد الإعلامية بمثابة محفز للتغيير المؤسسي. وقد ظهر ذلك على نحو ملحوظ في الطريقة التي تنظم من خلالها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعلومات من أجل تحسين إمكانية وصول الجهات الفاعلة في الإدارة العامة إلى المعلومات العامة، وتحديدًا ضمن أطر البيانات الحكومية المفتوحة. وبما أن المعلومات تشكل مكوناً أساسياً للسياسات وعاملاً هاماً في المؤسسات الحكومية، فقد لوحظ أن النتيجة الحتمية هي أن التكنولوجيا تحدث تغييرات في أنماط المعلومات التي تؤثر في المؤسسات الحكومية.

٥٢ - ثانياً، تتمتع التكنولوجيا في جوهرها بخصائص مؤسسية، وهي بذلك قادرة على توجيه التغيير المؤسسي في اتجاه مراقبة التعقيد المتزايد للمجتمع. أمّا البحوث الأولية في هذا المجال فقد أشارت إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تعتبر بعداً وظيفياً لمراقبة التعقيد المتزايد للمجتمع. وقد تم إبراز خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تمكن هذا العنصر الوظيفي، على غرار القدرة على الحساب والمراقبة والشفافية والاتصالات والواقع الافتراضي، وهي تُعزى إلى البعد الاجتماعي الثقافي المتأصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(١٣).

٥٣ - والعوامل المذكورة أعلاه هي أمثلة توضيحية للطرق التي حركت من خلالها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحكم طبيعتها البحثية، التحول في الإدارة العامة وفي ما يتصل بها من ترتيبات مؤسسية. ولذلك يمكن أن تكون هذه التكنولوجيا متسقة مع أنجع الوسائل الكفيلة بتعزيز الترتيبات المؤسسية أو إعادة تنظيمها أو تعديلها من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ورغم أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد لا تحل جميع المشاكل، فقد اعترفَ بأنها تتحلّى بالسمات التالية:

(أ) الخصائص التكاملية للبنية التحتية التي تنشئها، وهي خصائص أساسية لدعم اتباع نهج في الإدارة العامة قائم على الحكومة بأكملها وعلى الحكومة المترابطة والمتكاتف، وذلك من حيث أنها تتيح الموصولية والروابط بين النظم والقطاعات المختلفة. وتوفر هذه الخصائص أيضاً نفاذاً آنياً إلى مخازن المعلومات في آلية الإدارة العامة؛

(١٣) Albert Meijer, "Why don't they listen to us? Reasserting the role of ICT in public administration" (١٣) pp. 234-235 (2007). متاح على الموقع الشبكي التالي: www.academia.edu/2739982/. Why_dont_they_listen_to_us_Reasserting_the_role_of_ICT_in_Public_Administration

- (ب) مرونتها، من خلال تهيئة بيئة تشغيل افتراضية والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بجمع الأصول المعلوماتية المادية وتخزينها والحفاظ عليها ونقلها؛
- (ج) ديناميتها وقدرتها على التكيف ومرونتها، مما يتيح تعديل النظام ونشره على نطاق شامل بما يعكس الحاجات والتوقعات والظروف المتغيرة؛
- (د) قدرتها على الابتكار أي القدرة على تقديم نماذج مبتكرة للتعاون بين الجهات الفاعلة في المجال العام، مثل وسائط التواصل الاجتماعي وبوابات الخدمات الجامعة، مما يدعم الحوكمة القائمة على المشاركة والشفافية والمساءلة؛
- (هـ) فعاليتها وكفاءتها اللتان تظهران من خلال قدرتها على تسريع وتيرة نشر الحلول.

٥٤ - وقد تبين أيضاً أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تؤدي دوراً قيماً في تبسيط العمليات التجارية داخل الحكومة ومعها. فهي تنشئ مساحات افتراضية للتعاون بين الوكالات والمؤسسات والجمهور والحكومة وفيما بين الحكومات. وتقلص الوقت الذي يستغرقه جمع المعلومات وتخزينها وتبادلها وتحليلها وتجهيز المعاملات وتقديم النتائج. وقد اعتبرت هذه الظروف مثالية تمكّن الحكومات من الأدوات اللازمة لكي تتحلّى بالمشاركة والشفافية والمساءلة والقدرة على الاستجابة.

٥٥ - وفيما يتعلق بالمبادرات العالمية، عندما تُدرّس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، يكون من الواضح أنها لا تؤدي إلى تبعات وطنية فحسب بل أيضاً إلى تبعات دولية تقتضي من البلدان أن تُحسّن مبادرات الحكومة الإلكترونية الوطنية بحيث يمكن على الصعيد الدولي فهم التبعات عبر الحدود الناجمة عن عدة سياسات وطنية وتشخيصها ومعالجتها على النحو الصحيح. والهدفان ١٦ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة يتوخيان هذه النتائج تحديداً. وضمن هذا السياق، وفي صميم عملية تطوير الاستجابات المواتية، تندرج الترتيبات المؤسسية اللازمة لإنجاز العمل المطلوب. فتكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي الأساس المحض الذي يمكن الانطلاق منه لتنظيم هذه الترتيبات بفعالية.

٥٦ - وبالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، لا يزال تمويل مبادرات الحكومة الإلكترونية يشكل، من بين عقبات أخرى مثل أوجه الضعف الهيكلي، عاملاً مثبطاً لعملية الإسراع بتحسين الترتيبات المؤسسية المواتية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتشمل الحلول الممكنة:

(أ) الأخذ بنهج المصدر المفتوح الذي تُتاح فيه الشفرة المصدرية لعامة الناس لاستخدامها و/أو تعديل تصميمها الأصلي مجاناً، الأمر الذي يمكن أن يساعد البلدان في تلبية العديد من الاحتياجات الهامة في مجال البرمجيات؛

(ب) الانتفاع الفعال من المنظومة العالمية الغنية والنامية للبيانات الضخمة، التي تستخرج البيانات من مصادر عالمية متعددة في مختلف القطاعات وتمثل مورداً مهماً للتنمية بالنسبة إلى جميع البلدان. ويعود انتشار جمع البيانات عبر الحدود في المجال الخاص وفي مجال المنظمات غير الحكومية بالنفع الهائل على البلدان التي لا تقدر على إقامة الشراكات الاستراتيجية على أساس تجاري من أجل وضع الترتيبات الخاصة بها؛

(ج) رقمنة مستودعات المعلومات الموجودة في شكل نسخ مطبوعة. فهذه المستودعات يمكن أن تكون مهمة وأن تتضمن سجلات طبية وسجلات تتعلق بالتعليم والكنيسة وبعض السجلات الحكومية. ويملك العديد من البلدان مستودعات هائلة تحوي بيانات تاريخية مفيدة، لكن التحدي يكمن في تنظيم هذه البيانات على نحو يتيح الاستفادة من خصائصها الغنية. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع كل البلدان على عمليات الرقمنة الجاري تنفيذها والهادفة إلى التأكد من أن سجلات المعلومات متاحة ويمكن استخدامها في وضع السياسات والتخطيط لها. وقد قلص استخدام تكنولوجيات الحوسبة السحابية إلى حد كبير الحاجة إلى التخزين المادي بواسطة الخوادم؛

(د) إتاحة المعلومات ومجموعات البيانات الحكومية من خلال اتباع سياسات تسمح باستخدام البيانات الحكومية وإعادة استخدامها. وهذا الأمر يتطلب توفير هذه الأصول بالشكل المناسب الذي ييسر الاستفادة منها واستخدامها، ومن شأنه أن يدعم تصنيف البيانات الذي يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لتحليل القطاعات الفرعية والمجموعات الفرعية في المجتمع تحليلاً مفصلاً من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

جيم - الدور الاستراتيجي للتعاون الإنمائي في تعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

٥٧ - أسهم العمل على الاعتماد الفعلي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أيضاً في هيئة فرص متكافئة للعديد من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، من خلال ما تتيحه منظومة الأمم المتحدة من مساعدة تقنية ومعارف وأدوات. فبدون هذا العمل، كان من الممكن للفجوة الرقمية العالمية أن تكون أوسع بكثير مما هي عليه الآن. ويمكن من خلال عمليات تقييم

الاحتياجات ومجموعات الأدوات التوجيهية تطوير القدرات الوطنية والمحلية مع مرور الوقت من أجل تسخير إمكانات الحكومة الإلكترونية في مجال تنفيذ الأهداف والغايات الإنمائية الوطنية ومواءمتها مع الأهداف العالمية، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠.

٥٨ - ولا يزال تنفيذ الأهداف التنموية المستدامة تنفيذا فعالا من خلال الاستفادة الشاملة والمتسقة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مسألة تواجه العديد من البلدان النامية، لا سيما تلك التي تمر بأوضاع خاصة، مثل أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، وغيرها من البلدان. فهذه البلدان تعاني، تحديداً، من تكاليف الإدارة العامة ونطاق تغطيتها والأساليب الانعزالية المستخدمة فيها، وعدم كفاية الاستفادة من علاقات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وعدم كفاية استراتيجيات الحكومة المفتوحة أو غياب هذه الاستراتيجيات، وعدم القدرة على تسخير الكميات الهائلة من البيانات تسخيراً فعالاً، مما يؤدي إلى حدوث فجوة إنمائية. وما لم تعالج هذه الفجوة بوصفها جزءاً من جدول أعمال الإدارة العامة، فإنها ستؤدي إلى تأخير في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة في هذه البلدان.

٥٩ - ولا تزال هناك شواغل مردها إلى العديد من البلدان النامية التي تحقق بعد، على الرغم من أنها استثمرت مبالغ كبيرة في مشروع الحكومة الإلكترونية، النتائج الإيجابية المرجوة لوضع ترتيبات مؤسسية مواتية. فتعزيز الترتيبات المؤسسية، الذي يمكن أن ينجم عن هذه الاستثمارات، لم يتحقق ببساطة بالقدر الذي يتطلبه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإن تحقق فعلاً، فإنه كان قصير الأجل. ويُلاحظ هذا الأمر لا سيما في غياب رؤية شاملة طويلة الأجل وفي التأخر في تنفيذ التكنولوجيات التكاملية على نطاق القطاعات، وببطء الاستفادة من سياسات البيانات المفتوحة، وعدم استخدام تحليلات البيانات للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات.

٦٠ - ومع اتساع نطاق التفاوت القائم بين الاستراتيجيات المعتمدة في البلدان بشأن الحكومة الإلكترونية الوطنية، لا تزال هناك جدوى في مواصلة النظر تحديداً في الدور الذي تضطلع به تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحويل ديناميات الإدارة العامة. وهذا العمل يكتسي فائدة لا من حيث الدروس القيمة التي يمكن استقاؤها من تجارب البلدان الأكثر تقدماً على المسار التحويلي فحسب، بل أيضاً من حيث أهمية تسليط الضوء على العوامل المثبطة التي تؤثر سلباً على التقدم الذي تحرزه البلدان التي ليست بالقدر نفسه من التقدم على هذا المسار. وهذه المجموعة، التي يتألف معظمها من بلدان تقع خارج فئة "البلدان المتقدمة النمو" هي التي ستستفيد أكثر من غيرها من التركيز المتضافر على

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في السعي إلى تلبية ما تعتبره معظم الجهات خطة عمل طموحة لعام ٢٠٣٠. وإن التقييم المستمر للتقدم المحرز في الحكومة الإلكترونية الوطنية على الصعيد العالمي باعتباره مسألة سياسة عامة أمر ضروري إذا ما أُريد تحقيق الخطة الدولية العامة المتمثلة في عدم تخلف أحد عن الركب بطريقة مجدية ومتوازنة وعادلة في جميع المجتمعات.

٦١ - وإن أي مناقشة بشأن الإصلاح داخل الإدارة العامة، لا سيما في مرحلة التنفيذ، ستبدو ناقصة من دون الاعتراف بالدور المركزي الذي تضطلع به تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحقيق النتائج المرجوة. فهذه التكنولوجيات لا تسمح بصياغة التقييم والاستنتاجات بشأن القواعد والمبادئ الأساسية صياغةً عمليةً فحسب، بل إن خصائصها بحد ذاتها تعني أنها قادرة على تبسيط المهام والعمليات ذات الاعتبار المعقدة والمتنافسة، الأمر الذي يوفر الصلات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق النتائج المنشودة. وعدم اتباع هذه الطريقة في توجيه أي حوار على هذا النحو من شأنه أن يحول دون أن يحرز العديد من البلدان النامية فهما شاملا لأفضل السبل العملية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السياقات الخاصة بكل منها من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بوصفه عاملا من عوامل الاستمرارية، لأن الجهات الفاعلة السياسية ستتغير في معظم الأحيان مع مرور الوقت وستستفيد الجهات الفاعلة الجديدة من المعلومات المستكملة بشأن دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وما تستطيع هذه التكنولوجيات أن تنجزه به من أجل تحقيق الأهداف باعتبارها مقصدا طويلا الأجل، وكيفية تحقيق ذلك بأقصى قدر من الفعالية.

٦٢ - وعدم ربط التحوّل الذي تشهده الإدارة العامة بإجراءات فعالة وعملية لتنفيذ تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هو من الأمور التي تتعارض إلى حدّ ما مع مضمون الرسالة القائل بأنّ العالم يشهد تحوّلا من مرحلة الالتزام إلى مرحلة العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن البعض قد يعتبر أن الأجدر هو تناول مسألة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المناقشات التقنية، فإن هذا الرأي ينطوي على خطر تجاهل الدول الأعضاء للدور التيسيري لهذه التكنولوجيات عند النظر في أفضل سبل الأهداف ضمن إطار خطة شاملة لإصلاح الإدارة العامة. ومن المسلّم به أن العديد من البلدان عملت ولا تزال تعمل على ذلك؛ ولكن ثمة عوائق محتملة قد تواجهها الاقتصادات الأقل تقدما التي كثيرا ما يغريها القطاع الخاص باعتماد حلول متدرّجة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٣ - ولقد تودّدت أطراف صناعية كثيرة بحسن نية، وستتوّدّد، إلى الدول الأعضاء في محاولة منها للمساعدة في تنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية؛ بيد أن الأدلة أظهرت أن المبادرات استُحدثت في عدد من الحالات من جانب وزارات أو إدارات في إطار جهود مستقلة. وبالتالي، لا تتم بالضرورة تلبية الحاجة المهمة إلى ضمان تنفيذ هذه الهياكل الأساسية للحكومة الإلكترونية بطريقة تدعم اتساق السياسات والتكامل والتنسيق على نطاق منظومة الإدارة العامة بأكملها. والنتيجة النهائية هي أنه على الرغم من استثمار العديد من ملايين الدولارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الحكومة الإلكترونية، اكتفت بعض البلدان بأتمتة النهج الانعزالية وتم تجاهل ونسيان الإدماج اللازم لتحسين تجربة المستخدم.

ثالثا - الاستنتاجات

٦٤ - إن أهداف التنمية المستدامة مصممة لا لتحقيقها فحسب، ولكن أيضا مراعاة التغييرات الهيكلية التي تنطوي عليها الأهداف وسبل تحقيقها. فالطابع التحويلي الذي تتسم به الأهداف يقتضي طائفة من الترتيبات المؤسسية من أجل تلبية شروط الاستدامة المعقدة.

٦٥ - وعلى مستوى المؤسسات الحكومية المركزية، يشكل التكامل الأفقي للسياسات الأداة الأنسب لتلبية شروط الاتساق التي تنطوي عليها أهداف التنمية المستدامة. ومن الناحية الإجرائية، يستدعي هذا التكامل وضع آليات التنسيق الأفقي القادرة على التغلب على تجزؤ المنظورات المتصلة بالمضمون الناجمة عن التنظيم الانعزالي للحكومة، الأمر الذي يستدعي بدوره مزيجا من الترتيبات على المستويين الاستراتيجي والعملياتي تشمل تدابير تنظيمية، وكذلك هئية الحوافز المتعلقة بالميزانية وتدريب موظفي الخدمة المدنية. ومن الضروري أيضا للبرلمانات أن تشارك في عملية تحقيق الأهداف.

٦٦ - ويجب على الحكومة بمستوياتها الوطنية والإقليمية والمحلية أن تتعاون فيما بينها من أجل تحقيق التكامل الشامل في السياسات على جميع المستويات. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم التنسيق العمودي إلى جانب التنسيق الأفقي. ويجب أن تشكل الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستدامة النقطة المرجعية المتوخاة في توجيه التكامل، لا سيما مع المستوى المحلي، حيث ينبغي التحاور مع مختلف أصحاب المصلحة من أجل "إضفاء الطابع المحلي" على الاستراتيجية الوطنية.

٦٧ - وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة يشمل جهات فاعلة من المجتمع المدني والمؤسسات التجارية، فضلا عن المواطنين والأوساط العلمية، من أجل مراعاة الشواغل المتكاملة والشاملة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ومعالجتها بنجاح. ومن الأهمية بمكان إشراك أكثر الناس ضعفا وأكثر شرائح المجتمع حرمانا في الخطاب المتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل كفالة الالتزام بمبدأ عدم تخلف أحد عن الركب في الاستراتيجية التي وضعت لتحقيقها.

٦٨ - وتتمشى الصفات المتأصلة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، في بعض نواحيها، مع أنجع الوسائل التي يمكن من خلالها تعزيز الترتيبات المؤسسية أو إعادة تنظيمها أو تعديلها لتحقيق خطة عمل عام ٢٠٣٠. وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات مهيأة بشكل مثالي لكي توفر، بغض النظر عن الزمان والمكان، الهياكل الأساسية اللازمة لدعم الترتيبات المؤسسية المؤاتية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذا فعالا، لأنها تقدم حولا لإجراء أنشطة تعاونية ومتكاملة ومنسقة في جميع وكالات القطاع العام وبين القطاع العام من جهة وأصحاب المصلحة الخارجيين والجهات الفاعلة الخارجية من جهة أخرى.

٦٩ - وتوفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أيضا حلول الإدارة المفتوحة التي تضيف على الحكومات سمّي الشفافية والمساءلة؛ وفضاءات للتواصل بين الحكومات وأصحاب المصلحة؛ وإمكانات لتسخير واستخلاص كميات هائلة من البيانات للمساعدة في التخطيط للسياسات؛ وبيانات وأدوات تحليلية لقياس التقدم المحرز وأدوات لتتبع حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها الأساسية. ويجب أن يشكل الدور الحيوي الذي تؤديه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحقيق الأهداف جزءا رئيسيا على الدوام من النقاش السياسي الذي يتناول أي استراتيجية من استراتيجيات إصلاح الإدارة العامة من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

٧٠ - وختاما، وبالنظر إلى التحليل السابق، يوصي المؤلفان بأن تهيئ الحكومات إطارا متينا من الهياكل القانونية والتنظيمية من أجل تحقيق مبدأ ”عدم ترك أي أحد خلف الركب“ على نحو مستمر، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية، وتشجيع عمليات صنع القرار الشاملة للجميع بهدف إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، ومواصلة اعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل دعم الترتيبات المؤسسية التي يستند إليها تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.